المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل

مدينة دهوك نموذجا

Harmonization Between Higher Education Outcomes and Labor Market Needs Dohuk city as a model

م. م. كوڤان طه عبدالله *	م. م. عصمت إبراهيم حاجي	م. م. جعفر صادق سفر
كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة دهوك- ، العراق	المعهد التقني دهوك - جامعة دهوك التقنية-، العراق	المعهد التقني زاخو - جامعة دهوك- التقنية، العراق
Kovan.germavi@uod.ac	Ismat.Ibrahim@dpu.edu.krd	Jafar.sadiq@dpu.edu.krd

تاريخ التقديم :2022/01/15 تاريخ القبول : 2022/03/07 تاريخ النشر:2022/06/04

الملخص:

تبرز مشكلة البحث في عدم الملائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل وبالتالي وجود فجوة كنتيجة لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليمة وأطراف السوق. لذا يهدف البحث إلى وصف وتحليل مشكلة عدم المواءمة وايضا التعرف على متطلبات سوق العمل من القوى العاملة. وقد استند البحث الى المنهج الوصفي والتحليلي لتحقيق هدف البحث، كما اعتمد البحث على ما هو متاح من بيانات من الجهات الرسمية اضافة الى استمارة استبيان. وقد توصل البحث الى نتيجة مفادها عدم وجود تنسيق حقيقي بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي وبالتالي وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

الكلمات الدالة : التعليم العالي ، سوق العمل ، العمال ، البطالة .

رموز جال : J23,I23, J44, M54

Abstract:

The research problem arises in the compatibility between the outputs of higher education and the needs of the labor market, and consequently the existence of a gap as a result of the lack of coordination between educational institutions and the parties to the market. Therefore, the research aims to describe and analyze the problem of mismatch, as well as to identify the labor market requirements of manpower. The research was based on the descriptive and analytical approach to achieve the goal of the research, and the research relied on the available data from the official authorities in addition to a questionnaire form. The research came to the conclusion that there is no real coordination between the labor market and institutions of higher education, and therefore there is a gap between the outputs of the educational system and the needs of the labor market.

Key Words: higher education, certificates, labor market, workers, unemployment

JEL Codes :J23,I23, J44, M54

المؤلف المراسل*

Kovan Taha Abdullah, University of Duhok , Iraq

Ismat Ibrahim Haji, Duhok Polytechnic University ,Iraq

Jafar Sadiq Safar , Duhok Polytechnic University ,Iraq

المقدمة:

يواجه التعليم العالي حاليا، تحديات عدة نتيجة للتحولات والتغيرات التي تواجه المجتمعات البشرية ولا يمكن فصل هذه التحولات عن ما يواجه المؤسسات التعليمية، اذ ان ارتفاع نسب بطالة الخريجين وتراجع دور القطاع الحكومي في ايجاد فرص العمل تتطلب ايجاد حلول جزرية لمشكلة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل .

فالمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل تعني تحقيق الانسجام بين التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير ما يعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه.

مشكلة البحث:

الانخفاض والضعف الواضح في تحقيق الملائمة والانسجام بين مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل.

أهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من ان البطالة هي اخطر المشاكل الاجتماعي والاقتصادي والسؤال هنا هو ما الجدوى من الإنفاق على التعليم العالي اذا لم يكن قادرا على تخريج منتج تعليمي بالمواصفات التي تحتاجها سوق العمل .

هدف البحث:

يهدف إلى وصف وتحليل مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي في دهوك واحتياجات سوق العمل، وايضا التعرف على متطلبات سوق العمل الكوادر الوظيفية.

فرضية البحث: يفترض البحث ما يلي :

1. هناك فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل .
2. عدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليم العالي واطراف السوق.
3. تحول مؤسسات التعليم العالي الى مؤسسات تخريج باختصاصات بحتة لا تتلائم مع المطلوب في سوق العمل.

منهجية البحث:

استند البحث الى المنهج الوصفي والتحليلي لتحقيق هدف البحث، كما اعتمد البحث على ما هو متاح من بيانات عن الموضوع من الجهات الرسمية اضافة الى استمارة استبيان وزعت على 10 مؤسسات تعمل في القطاع العام اضافة الى 10 مؤسسات تعمل في القطاع الخاص وقد اقتصرت الحدود المكانية للبحث على مدينة دهوك كسوق عمل وجامعة دهوك كمؤسسة علمية.

اولا :سوق العمل

1 : القوى العاملة

يقصد الاشخاص القائمون فعليا بعمل جسدي أو ذهني يهدف الى انتاج سلعة وخدمة مقابل أجر معين أو من دون أجر، ايضا العاملين لحسابهم الخاص أو للغير **(كوفان طه ، 2013)** ، وتبعا للتعريف تنقسم قوة العمل الى قسمين :

- **المشتغلون :** المقصود به الافراد الذين يقومون بعمل منتج كما يمكن حصرهم كالأتي:
  1. المستخدمون بأجر.
  2. اصحاب اعمال.
  3. العاملون لحسابهم.

- **العاطلون :** هم الافراد القادرون على العمل و لهم الرغبة في العمل ، ولكنهم لا يجدون رغم بحثهم عنه و كذلك يمكن تصنيف العاطلون عن العمل ضمن منضومة التعليم على نحو الآتي:
  1. **الصنف الاول :** العاطلون قد انقطعوا عن التعليم مبكراً.
  2. **الصنف الثاني :** العاطلون منحملة الشهادات **(صادق علي حسن ، 2016)**.

2 : مفهوم العمل

يقصد بالعمل في النظرية الاقتصادية كل جهد مبذول بصورة اختيارية للانسان في العملية الانتاجية ان كان الجهد عضليا او ذهنيا، اي يهدف الى خلق منفعة او زيادتهما من اجل الحصول على اجر معين.

3 : اهمية دراسة سوق العمل

اغلب بلدان العالم في حاليا تواجه تحديات جمة متمثلة في ايجاد عدد كبير من فرص العمل خصوصا لفئات الشباب وبالاخص خرجي الجامعات والمعاهد و ممن هنا تبين اهمية دراسة اسواق العمل والتي يمكن تلخيصها بانقاط الاتية **(عادل لطفى ،2007):**

- توفير الاحصاءات الدقيقة والواضحة المتعلقة بالقطلعات المستخدمة للعمال اضافة الى الاحصاءات النعلقة بالقوى العاملة نفسها.
- تخطيط التشغيل الامثل على مستوسات الدولة، والعمل على صياغة السياسات والاستراتيجيات في نفس المجال .
- اعادة صياغة سياسة التدريب المهني للطلبة في مختلف مراحل التعليم ابرزها التعليم العالي .
- اطلاع اصحاب الاعمال على المتوفر من القوى العاملة، وسهولة عمليات الإلتقاء بين من لديه رغبة في العمل واصحاب العمل.

- تطوير نظام التعليم والتدريب حتى يصبح قادرا على تخريج خريجيين تتلاءم امكانتهم مع احتياجات سوق العمل والتي تكون دائما مستمرة في التجديد والتطوير.

ثانيا :التعليم العالي

1: مفهوم التعليم العالي

المقصود بالتعليم العالي هو التعليم الذي يتم في الكليات او المعاهد، كما يتواجد الاختلاف في مدة الدراسة في هذه المؤسسات التعليمية من سنتين الى ستة سنوات، كما ان الجامعات تقدم تعليم متخصص لطلابها في مختلف الاتجاهات ويتم تأهيلهم بعد ذلك للدخول الى اسواق العمل والمشاركة في جميع النواحي، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهكذا تعمل الدول بجهد لتوفير المقاعد الدراسية في جهات العلمية كافية لاستقبال هؤلاء الطلاب الذين يكونون العامود الفقري لتقيق التنمية في الاقتصاد والمجتمع **(نوال نمور ، 2012)** .

تعد الجامعات من اهم المؤسسات التعليمية في المجتمع وتعتبر في اعلى مستويات التعليم، وهي الحجر الاساسي لتلبية احتياجات سوق العمل من اصحاب الخبرة والمختصين والافراد ذوي الخبرات والقدرات الفعالة **(غربي صباح ، 2008)** كما يعتبر التعليم الجامعي العامل الاساسي للتنمية البشرية بشكل مستمر وخاصة في العصر التي واصبحت من البنود الاستراتجية لكل دولة **(غربي صباح ، 2008)** ، كما ينظر الى تعليم في الكثير من الدراسات على انه متعددة الفوائد اذ يرفع امكانيات الفرد ويكون حافزا في رفع الانتاجية، ويساهم في تحقيق تكافؤ الفرص **(عيسى محمد غزالي، ب س ن)** .

2: اهمية التعليم العالي تحتل الجامعة اليوم مكانة عالية في المجتمع باعتبارها الحجر الاساس في التنمية البشرية والاقتصادية، وتكون من ابرز المسؤولين عن تكوين وتدريب القوى البشرية ذات المهارات العالية **(أيمن يوسف ، 2008)** . لذا تحرص الدول المتقدمة على ان تمتلك نظاما تعليمي قوية ولها القدرة على تغطي سوق العمل بالاحتياجات المطلوبة في عملية البناء والتطور في مختلف مراحل التنمية، اما الدول النامية ان فذهبت التوسيع الكمي للفرص التعليمية معتقدا انه المفتاح للتنمية وكلما ارتفع التعليم وزادت فرصه رفع معدلات التنمية بشكل اسرع، لكن قد يترتب على ذالك نتائج عكسية، اذ يتم ذالك على حساب الجودة وتقع الدولة في الأزمات المتتالية من العجز وهبوط المستوى في حالة التعليمية لذلك يتوجب الاهتمام بالتعليم العالي، لكي يكون سببا في رفع مستوى الفرد ويكون عامل في تحسين الوضع الاقتصادي لديه، وبإلاضافة الى ذلك ان التعليم يؤدي الى الارتفاع في مستويات المعيشة بالأخص للطبقات الفقيرة، ومن الممكن ان يصبح سببا لتقليل اسباب البطالة ولذلك يتوجب على جميع الدول مراجعة و تقييم مخرجاتها من عمليات التعليم باستمرار مع التطورات الحاصلة في اسواق العمل لتحقيق الانسجام والمؤامة بينها.

3 : الارتباط بين التعليم العالي وسوق العمل

ان اعداد وتدريب الافراد وتنميتهم مهاراتهم وخبراتهم تتطلب نظاما تعليما ذوو جودة لكي يصبح الفرد منتجا وذو فعالية في المجتمع ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الامور الذي تؤكد على عمق العلاقة بين النظام التعليم

والقوى العاملة التي تكون جانب عرض العمل في السوق هي انه حتى يكون الافرد عضوا منتجا في قوى العاملة يحتاج الى تكوين واعداد من خلال العملية التعلمية العالية بمختلف مراحلها.

بتشخيص واقع العلاقة بين كل اطراف سوق العامل (عرض العمل والطلب على العمل) اتضح منذ العقد الثامن للقرن العشرين ان هناك فائض في عرض العمل في بعض التخصصات على المستوى العالمي وخاصة في البلدان النامية وعجزا في اخرى، ولعل المسبب الرئيسي التي ادى الى وجود فائض في عرض العمل في بعض التخصصات والعجز في اخرى هو غياب التخطيط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

من الواضح ان هذه المشكلة تظهر باستمرار حيث يتواجد عدد كبير من الخريجين في مختلف التخصصات ليس بإستطاعة سوق العمل استيعابها، نظرا لعدم تناسبها مع متطلبات سوق العمل، كما ان التعليم العالي قد يخرج اعداد من بعض التخصصات ليس في مقدورهم يتوافق مع طبيعة المهن المتغيرة بشكل سريع، إلا ان القضية الرئيسية هي ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل لان التعليم هو الذي يقوم بتهيئة الكفأة التي يحتاجها سوق العمل لذالك فان التعليم العالي يستأثر بأهمية استثنائية ويستفسر من ذالك ان الاندفاع الكبير للتعليم العالي بالاخص في المجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية باعتبار التعليم اداة فعالة لتحسين العمل **(احلام قيز اينية، ب س ن)** .

ثالثا: الجانب العملي

بالرغم من الجهود التي تم بذلها من اجل تطوير وموائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع والزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الا انه لا تزال هناك فجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

1: وصف الخرجين من جامعة دهوك

جدول (1) اعداد الخرجين من جامعة دهوك

الكليات	2016 - 2015		2017 - 2016	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
كلية الطب	53	1.54	49	1.61
كلية الزراعة	230	6.70	193	6.35
كلية الهندسة	149	4.34	91	2.99
كلية التربية الرياضية	111	3.23	57	1.87
كلية الادارة والاقتصاد	515	15.02	446	14.67
كلية العلوم	377	10.99	339	11.15
كلية العلوم الانسانية	511	14.90	423	13.91
كلية القانون والعلوم السياسية	85	2.47	47	1.54
كلية التربية الاساسية	751	21.90	653	21.48

كلية التخطيط المكاني والعلوم التطبيقية	37	1.079	57	1.87
كلية التمريض	50	1.45	35	1.15
كلية الصيدلة	33	0.96	20	0.65
كلية طب الاسنان	28	0.81	28	0.92
كلية التربية - عقرة	417	12.16	547	17.99
كلية العلوم الصحية	51	1.48	54	1.77
كلية الطب البيطري	30	0.87	35	1.15
المجموع	3428	100	3074	100

المصدر : مدرية التسجيل في جامعة دهوك

يتوضح من الجدول اعلاه ان (6467) طلابا وطالبة قد تخرجوا خلال سنوات 2015-2016 و2016-2017 من دراسة بكالوريوس من مختلف كليات جامعة دهوك بمختلف اقسامها العلمية.

ان التوزيع النسبي للخرجين يشير الى ان ما يقارب 49% منهم يتخرجون من الاقسام العلمية التابعة لثلاثة كليات وهم التربية الاساسية والادارة والاقتصاد وكلية العلوم الانسانية، فيما تحصد الكليات العلمية الصرفة على نسب منخفة نوعا ما.

2 : الو اقع التوظيفي للقطاع العام

جدول (2) اعداد موظفي القطاع العام حسب الشهادة

الشهادة	العدد	النسبة %
دكتوراه	4	0.32
ماجستير	12	0.96
دبلوم عالي	8	0.64
بكالوريوس	356	28.75
المعاهد	224	18.09
اعدادية فما دون	256	20.67
عامل دون المؤهل	378	30.53
اجمالي الموظفين	1238	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يشير الجدول (2) ان 30.67% من العاملين في القطاع العام هم من حملة شهادات الجامعية بواقع (0.32 دكتوراه ، ماجستير0.96 ، دبلوم عالي 0.64 ، باكالوريوس 28.75) أي ان 69.33% العاملين فيها يحملون مؤهلات علمية اقل من المؤهل الجامعي.

جدول (3) اعداد موظفي القطاع العام حسب التخصص

الاختصاص	العدد	النسبة %
التجارة	2	0.161
التخطيط	11	0.88
التربية الاساس	94	7.59
الرياضة	10	0.84
الزراعة والبيطرة	49	3.95
القانون والسياسة	8	0.64
الكومبيوتر	44	3.55
المخازن	9	0.72
المساح	6	0.48
الطبية	211	17.04
الصناعة	8	0.64
علوم البايلوجي - الفيزياء - الرياضيات	8	0.64
الاداب واللغات	10	0.84
علم النفس	11	0.88
مهندس الالات الطبية	12	0.96
الكهرباء	24	1.93
الاقتصاد	8	0.64
المحاسبة	24	1.93
الاحصاء	8	0.64
الادارة	30	2.42
المصارف	4	0.32
السياحة	4	0.32
مهندس نظم	6	0.48
مهندس مدني	2	0.16
مهندس معماري	6	0.48
مهندس ميكانيك	4	0.32
عامل ماهر	247	19.95
عامل دون المؤهل	378	30.53
المجموع	1238	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يلاحظ من جدول (3) التوظيف الكبير للقطاع العام للكوادر الغير مؤهلة جامعية اذ تزايد نسبة العمال المهرة وغير المهرة الذين لا يحملون اي مؤهلات علمية (دون الاعدادية) يلغت (50.48%) من الاجمالي وهذا يعني ان احتياجاتهم الاجمالية من الاختصاصات العلمية الدقيقة التي تستلزم الشهادات الجامعية اقل من نصف احتياجهم الى (عامل ماهر - عامل دون المؤهل) بالرجوع الى السنوات السابقة تعد نسبة اصحاب شهادات مرتفعة لانه قطاع العام عادة ما يحتاج الى اعداد كبيرة من المواظفين الفنيين و الخدميين .

3 : احتياجات القطاع العام للموظفين

جدول (4) احتياجات القطاع العام حسب الشهادة

الشهادة	العدد	النسبة %
دكتوراه	24	4.99
ماجستير	41	8.524
دبلوم عالي	22	4.574
بكالوريوس	117	24.32
المعاهد	68	14.14
اعدادية فما من دون	81	16.84
عامل دون المؤهل	128	26.61
المجموع	481	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يتبين من الجدول (4) الى ان تلك الحاجة الى كوادر الجامعية ترتكز على حملة شهادات بكالوريوس وبنسبة اقل بكثير على حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، وهنا يلاحظ ان لا يزال القطاع العام بحاجة الى الكوادر دون مؤهل وحملة شهادة الاعدادية فما دون بنسبة 43.45% ويتوضح ان القطاع العام غير مكتفي بالكوادر المؤهلة جامعيا او خريجي الجامعات الا انه بحاجة الى ايضا بحاجة الى الكوادر المهنية والعاملين بمختلف فئاتهم ومن الممكن ان نصنف حاجة القطاع العام الى حملة الشهادات الى الاختصاصات العلمية وكالاتي :

جدول (5) احتياجات القطاع العام حسب التخصص

الاختصاص	العدد	النسبة %
التجارة	2	0.41
التخطيط	4	0.83
التربية الاساس	42	8.73
الرياضة	8	1.66
الزراعة	12	2.49
القانون والسياسة	3	0.62
الكومبيوتر	12	2.49
المخازن	1	0.20
المساح	1	0.20
الطبية	112	23.28
الصناعة	4	0.83
علوم البايلوجي - الفيزياء - الرياضيات	10	2.07
الاداب واللغات	12	2.49
علم النفس	8	1.66
مهندس الالات الطبية	4	0.83
الكهرباء	19	3.95
الاقتصاد	6	1.24
المحاسبة	8	1.66
الاحصاء	4	0.83
الادارة	12	2.49
المصارف	6	1.24
السياحة	1	0.20
مهندس نظم	1	0.20
مهندس مدني	2	0.41
مهندس معماري	1	0.20
مهندس ميكانيك	2	0.41
عامل ماهر	56	11.64
عامل دون المؤهل	128	26.61
المجموع	481	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يتبين من الجدول (5) ان القطاع العام بحاجة الى العمال الماهرين والعمال دون المؤهل بنسبة تبلغ 38.25%، كما نستدل ان الاحتياج الى الاختصاصات الطبية اتى بالمرتبة الاولى وبنسبة بلغت 23.28% وخرجي كلية التربية الاساس بنسبة بلغت 8.73% والادارة والاقتصاد 7.66 .

4 : الو اقع التوظيفي للقطاع الخاص

جدول (8) اعداد موظفي القطاع الخاص حسب الشهادة

الشهادة	العدد	النسبة %
دكتوراه	0	0
ماجستير	1	0.21
دبلوم عالي	2	0.42
بكالوريوس	81	17.27
المعاهد	42	8.95
اعدادية فما من دون	112	23.88
عامل دون المؤهل	231	49.25
المجموع	469	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يتبين من الجدول (8) ان الغالبية العظمى من العاملين المقدرة نسبتهم بما يقارب 82.08% من اجمالي العاملين في القطاع الخاص لا يمتلكون الشهادات الجامعية ان نسبة خريجي الجامعات من اجمالي العاملين في المشروعات الخاصة عينة البحث بلغت 17.9% حسب الاختصاصات المدرجة في الجدول (9).

جدول (9) اعداد موظفي القطاع الخاص حسب التخصص

الاختصاص	العدد	النسبة%
التجارة	8	1.70
التخطيط	0	0
التربية الاساس	18	3.83
الرياضة	1	0.21

الزراعة	8	1.70
القانون والسياسة	12	2.55
الكومبيوتر	8	1.70
المخازن	5	1.06
المساح	4	0.852
الطبية	9	1.91
الصناعة	6	1.27
علوم البايلوجي - الفيزياء - الرياضيات	1	0.213
الاداب واللغات	1	0.21
علم النفس	2	0.42
مهندس الالات الطبية	1	0.21
الكهرباء	8	1.70
الاقتصاد	4	0.85
المحاسبة	8	1.70
الاحصاء	2	0.42
الادارة	14	2.98
المصارف	4	0.85
السياحة	2	0.42
مهندس نظم	0	0
مهندس مدني	5	1.06
مهندس معماري	4	0.85
مهندس ميكانيك	2	0.42
عامل ماهر	101	21.53
عامل دون المؤهل	231	49.25
المجموع	469	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يشير الجدول (9) ان الموظفين في القطاع الخاص والبالغة 70.78% هم عمال غير مؤهلين بشهادات علمية الجامعية بحيث الاغلب منهم لم يكملوا الدراسة الاعدادية، وتأتي بعدها كل من الاختصاصات التربوية نسبة 3.83% وبعدها الاختصاصات الادارية بنسبة 2.98%.

5 : احتياجات القطاع الخاص من الموظفين

جدول (10) احتياجات القطاع الخاص من الموظفين حسب الشهادة

الشهادة	العدد	النسبة %
دكتوراه	2	0.426439
ماجستير	3	0.639659
دبلوم عالي	2	0.426439
بكالوريوس	32	6.823028
المعاهد	33	7.036247
اعدادية فما دون	58	12.36674
عامل غير ماهر دون المؤهل	64	13.64606
المجموع	194	41.36461

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

نستدل من الجدول (10) ان هنالك احتياج بنسبة 6.8% الى الخريجين حملة شهادات بكالوريوس و1.49 من حملة الشهادات الاعلى وزعت غلى الاختصاصات المدجة في الجدول (11)، كما يلاحض ان النسبة الاكبر من احتياجات القطاع الخاص من العمالين هو للعمال الذين ليس لديهم شهادات الجامعية وهي بنسبة تقارب 50%.

جدول (11) احتياجات القطاع الخاص من الموظفين حسب الاختصاص

الاختصاص	العدد	النسبة%
التجارة	2	1.03
التخطيط	0	0
التربية الاساس	4	2.06
الرياضة	0	0
الزراعة	4	2.06
القانون والسياسة	4	2.06
الكومبيوتر	5	2.57
المخازن	3	1.546
المساح	0	0
الطبية	10	5.15
الصناعة	2	1.030

علوم البايلوجي - الفيزياء - الرياضيات	1	0.51
الاداب واللغات	2	1.03
علم النفس	1	0.51
مهندس الالات الطبية	1	0.51
الكهرباء	4	2.06
الاقتصاد	2	1.03
المحاسبة	4	2.06
الاحصاء	2	1.03
الادارة	8	4.12
المصارف	2	1.03
السياحة	6	3.09
مهندس نظم	0	0
مهندس مدني	2	1.03
مهندس معماري	2	1.03
مهندس ميكانيك	1	0.51
عامل ماهر	58	29.89
عامل دون المؤهل	64	32.98
المجموع	194	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

يتبين من الجدول (11) ان احتياجات المشروعات في القطاع الخاص بلغت 62.87% من العمال غير الماهرين والعمال الماهرين وتأتي بعدها الاحتياجات من الاداريين والطب بنسب قريبة تقدر بـ 5% فقط .

6: مقارنة احتياجات القطاعين العام والخاص

جدول (12) مقارنة احتياجات القطاعين العام والخاص

الكليات	نسبة التخرج	احتياجات القطاع العام	احتياجات القطاع الخاص
الكليات الطبية	6.2	38.22	15.38
كليات الزراعة والطب البيطري	7.54	4.09	6.15
كلية الهندسة	3.71	11.26	15.38
كلية التربية والرياضة	2.59	2.73	0
الادارة والاقتصاد	14.86	12.62	36.92

كلية العلوم	11.07	7.50	9.23
كلية العلوم الانسانية	14.44	4.09	3.07
كلية القانون والعلوم السياسية	2.041	1.02	6.15
كليات التربية الاساسية	36.61	17.06	7.69
كلية التخطيط المكاني والعلوم التطبيقية	1.45	1.36	0
المجموع	100	100	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

كما موضح في الجدول (14) فان المقارنة تمت على اساس التوزيع النسبي لعدد لاعداد الخريجين والاحتياجات القطاعين الحكومي والخاص، حيث يتبين من البيانات الواردة في الجدول (12) ان اختصاصات العلمية المطلوبة بنسب اكبر في سوق العمل المحلية تتركز بكليات الادارة والاقتصاد والطب وكلية الهندسة بعدها ياتي الطلب على مخرجات كلية العلوم والتربية الاساس.

أما التوزيع النسبي للخريجين ومقارنتها بالاحتياجات وقدرة الجامعة على توفير الكوادر المعنية فأن النسب الواردة في الجدول (12) تشير الى ان كلية الطب لديها نقص كبير في المخرجات وهنالك حاجة كبيرة من كل من القطاع العام والخاص بنسب اكبر بكثير من نسبة مخرجاتها، هنالك حاجة متزايدة من القطاعين الخاص والعام الى مخرجات كلية الادارة والاقتصاد.

الإستنتاجات :

1. عدم وجود تنسيق حقيقي بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.
2. ضعف الدور الحكومي لتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.
3. محدودية معلومات الخريجين ومهاراتهم وخاصة قدرتهم على الإبداع وهذا يؤشر إلى ضعف مستوى المناهج الدراسية وطرق التدريس والتدريب.
4. عدم اتباع التخطيط في النظام التعليم الجامعي وخاصة سياسة قبول الطلاب على ضوء الاحتياجات التي يفرضها سوق العمل.
5. ان الاختصاصات العلمية المطلوبة بنسب اكبر في سوق العمل المحلية تتركز بكليات الادارة والاقتصاد والطب وكلية الهندسة.
6. ان كلية الطب لديها نقص كبير في المخرجات وهنالك حاجة كبيرة من كل من القطاع العام والخاص بنسب اكبر بكثير من نسبة مخرجاتها.

التوصيات :

1. تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل.
2. تطوير وتحديث المناهج التعليمية وبما يتلاءم مع التطورات المتواصلة في حقول العمل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل.
3. معالجةال فجوة بين إعداد وتأهيل الخريج إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي المهيمن على العملية التعليمية مع تراجع في الجانب التطبيقي .
4. الاطلاع على تجارب الدول الأخرى لمواصلة التحديث العلمي.

المراجع:

الوثائق الرسمية :

1. مديرية تسجيل جامعة دهوك، احصاء الخريجين.

الرسائل والاطاريح :

2. احلام قيزاينية، اثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ام البواقي، الجزائر.
3. أيمن يوسف (2008)، تطور التعليم العالي والإصلاح والأفاق السياسية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
4. غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
5. كوفان طه عبدالله(2013)، واقع البطالة - الأسباب والمعالجات دراسة ميدانية لعينة من الاسر في مدينة دهوك لعام 2012، رسالة الماجستير مقدمة الى جامعة دهوك.
6. نوال تمور(2012)، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودةة التعليم العالي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة منتورى، الجزائر.

الدوريات والمؤتمرات :

7. د. عيسى محمد غزالي، اقتصاديات التعليم، منشورات جسر التنمية، جامعة، ص2.
8. صادق علي حسن(2016)، (مواءمة بين سوق العمل والتعليم)، دراسة مقدمة الى مركز البيان للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ص 16 http://www.bayancenter.org